

الموائمة بين البرامج التعليمية الجامعية واحتياجات المجتمع: نماذج لتجارب ناجحة

Harmonisation between university educational programs and community needs: examples of successful experiences

فراحي وهيبة*

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر) w.frahi@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/02/18

تاريخ الإرسال: 2022/12/31

ملخص:

إن التعليم هو أساس النهوض بالأمم، حيث يظهر ذلك من خلال تنافس الجامعات على إحراز المراتب الأولى عالميا، فهذا يدل على الدور المحوري للجامعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. اهتمت العديد من الدول والتي أصبحت جامعاتها بطاقة تعريف لها، بتطوير مناهجها وبرامجها التعليمية والتي أصبحت تتلاءم مع التطورات التكنولوجية، العولمة وظهور ما يعرف بالذكاء الاصطناعي والرقمنة. إن أنظمة التعليم في الجامعات العالمية تكوّن الطالب الجامعي، بحيث يقدم في الأخير إلى مجتمعه كعنصر فعال، يحقق قيمة مضافة ويظهر ذلك جليا من خلال الاختراعات والابتكارات التي خلقت على يد طلاب جامعيين، بالإضافة إلى ظهور عمالقة المؤسسات الناشئة والتي تعود إلى طلاب جامعيين. يستلزم على الدول التي تعاني من عدم مطابقة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات المجتمع بما في ذلك الجزائر، من إعادة النظر في مناهجها وبرامجها التعليمية، ومحاولة محاكاة تجارب الدول الناجحة.

كلمات مفتاحية: التعليم العالي، الجامعة، البرامج التعليمية، المطابقة، نماذج ناجحة.

Abstract:

Education is the basis for the advancement of nations. The competition of universities to achieve the first ranks in the world indicates the pivotal role of the university in economic and social life. Many scientifically leading countries have developed their curricula and educational programs which have become compatible with technological developments, globalization, artificial intelligence and digitization.

The education systems in global universities produce an effective university student, who provides an added value and this is evident through the inventions and innovations created by university students, the emergence of giants of emerging institutions that belong to university students. Matching between the outputs of

higher education and the needs of society and the labor market was achieved. It is necessary to reconsider the educational curricula and programs of countries that suffer from a mismatch between the university's outputs and the needs of society, and to try to emulate the experiences of successful countries.

Keywords: *Higher education, University, educational programs, matching, successful models.*

المؤلف المرسل: فراحي وهيبة، الإيميل: w.frahi@univ-chlef.dz

1. مقدمة

تعد الجامعة أرقى المراكز التعليمية التي تنتج أهم الخبرات والمؤهلات البشرية، والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نلاحظ اهتمام جميع دول العالم قاطبة بهذا الصرح المهم ومحاولة الرقي به إلى أعلى المراتب العالمية. يشهد اليوم التعليم العالي العديد من التغيرات والتحولات العالمية، ونذكر من بينها: العولمة، الابتكارات التكنولوجية، ظهور الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة، فالملاحظ للمشهد العالمي اليوم لأهم الجامعات العالمية والتي تحتل المراكز الأولى من حيث جودة التعليم، عدد البحوث والاختراعات، فهي تعود لأهم الدول التي أدخلت التكنولوجيا واقتصاد الأرقام إلى مدارسها وجامعاتها.

إن مشكلة البطالة وارتفاع أرقام عاطلين عن العمل، أصبحت تظهر وبنسبة كبيرة بين الشباب المتخرجين والحاملين لشهادات جامعية، الأمر الذي طرح تساؤلات عديدة حول أسباب هذه المشكلة في العديد من دول العالم والتي تعتبر الجزائر واحدة منها، وهذا ما يدفع إلى التفكير حول مدى مطابقة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل. إن الهدف الأسمى للجامعة هو تقديم يد عاملة مؤهلة، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وليس فقط الاقتصار على تقديم معارف نظرية ليس لها علاقة بالعالم الخارجي، لذلك أصبحت الجامعات تمثل مخابر بحث وحاضنات للأعمال في العديد من الدول المتقدمة التي تعرف بالاقتصاديات المتطورة.

إن تفعيل الثنائية الجامعة وسوق العمل أو الجامعة والمجتمع، تبدأ من النظام التعليمي المتبع في الجامعات والمتمثل في المناهج والبرامج الدراسية التي تؤهل الطالب لأن يكون عنصر فعال ومنتج في مجتمعه وبلده، لذلك تقوم أهم الجامعات العالمية بالقيام بالعديد من الإصلاحات والتغييرات والتي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع. إن المناهج التعليمية الجامعية لا بد وأن يكون لها ارتباط وثيق مع التغيرات الحاصلة في العالم، من تطورات تكنولوجية هائلة ودرجة تنافسية عالية، لذلك تسعى دول العالم بما في ذلك العالم المتقدم

والمختلف على إيجاد النظام التعليمي الملائم والذي تنتهجه أهم الجامعات العالمية. انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

" كيف تمت المطابقة بين البرامج والمناهج التعليمية الجامعية المتبعة و احتياجات المجتمع، في دول نجحت في تحقيق هذه الثنائية؟"

محاور الدراسة: تم الاعتماد على ثلاثة محاور أساسية، للتمكن من إبراز مختلف جوانب الموضوع والمتمثلة في: المفاهيم النظرية حول التعليم العالي، الجامعة والبحث العلمي (المحور الأول)، تصنيف الجامعات ودرجة الإنفاق على البحث العلمي (المحور الثاني)، نظام التعليم العالي المنتهج في الجامعات الجزائرية (المحور الثالث)، فعالية برامج التعليم والبحث العلمي ومواءمتها مع احتياجات المجتمع "تجارب ناجحة" (المحور الرابع).

2. المحور الأول: مفاهيم حول: التعليم العالي، الجامعة والبحث العلمي

يعتبر التعليم الدعامه الرئيسية لتطور الأمم، لذلك تولي له الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة اهتماما بالغا، من خلال الاهتمام بالمناهج التعليمية وتوفير البنية التحتية الملائمة من: مدارس، جامعات، مخابر للبحث ومعاهد التكوين المهني...

1.2 مفهوم التعليم العالي

التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، والذي يهدف إلى إكساب الفرد معارف، مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع. يقصد بالتعليم العالي بأنه "التعليم الذي يتم بداخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي"، "فهو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسة تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".

وتختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية، فهناك: الجامعة، الكلية، الأكاديمية،... فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي وتطلق أسماء أخرى على الجامعة والمؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا، وهذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر، فعلى الرغم من أن كلمة "كلية" تستخدم لتدخل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولا تتبع التقاليد البريطانية أو الإسبانية تستخدم كلمة "كلية" للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، وهو بالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عال للتعليم أو المدرسة. (الموسوعة العربية العالمية)

2.2 مفهوم الجامعة

أصل كلمة جامعة هو اختصار للكلمة اللاتينية *Universitas magistrorum و Scholarium* (جمعية أو اتحاد) الأساتذة والطلبة. وهي مؤسسة عمومية للتعليم العالي والبحث تتمتع بنوع من الاستقلالية، مخولة لمنح شهادات ذات طابع وطني. كما أنها منظمة تعليمية متعددة التخصصات، مكونة من مجموع مؤسسات التعليم العالي والبحث.

فإصطلاح جامعة مأخوذ من كلمة "*Universitas*" وتعني التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذاً في مجال السياسة، من أجل ممارسة السلطة. واستخدمت هذه التسمية لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب. وهذا وتعد التسمية العربية "جامعة" التجمع والتجميع. وهي مؤسسة للتعليم العالي، غالباً ما تتضمن الفنون الحرة والعلوم الخاصة بمختلف الكليات وكذا التدرج والمدارس المهنية. ولها سلطة منح درجات أكاديمية في شتى المجالات الدراسية.

3.2 مفهوم البحث العلمي

لقد حظي مصطلح "البحث العلمي" باهتمام الباحثين والمفكرين، الأمر الذي ساهم في وضع العديد من التعاريف له، حيث عرف على أنه:

"الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى، وتعميمها للوصول إلى النظرية، وهي هدف كل بحث علمي". (علي وآخرون، 2008، 19)

"محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتفحصها وتطويرها بنقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك لتفسير في ركب الحضارة العالمية، وتسهم فيها إسهاماً حياً شاملاً. (الدليمي، 2016، 20)

"مجموعة النشاطات التي تحاول إضافة معرفة أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة من خلال اكتشاف الحقائق باستخدام أساليب منهجية موضوعية". (الجبوري، 2014، 40) مما سبق يمكن تعريفه إجرائياً بأنه "جهد علمي يقوم به أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا في الجامعات بهدف تنمية المعرفة الإنسانية والمساهمة في معالجة المشكلات التي تعيق العملية التنموية في أبعادها المجتمعية المختلفة". (السيد غبور، 2019)

3. تصنيف الجامعات ودرجة الإنفاق على البحث العلمي

إن الملاحظ للمشهد العالمي اليوم هو الانتشار والتوزيع الكبير للجامعات في كل دولة من دول العالم، حيث تحرص هذه الدول على تحقيق الإنتاجية النوعية والكمية لهذه الجامعات، وذلك من خلال تشجيع البحث العلمي وتوفير المنح.

1.3 تصنيف الجامعات

يعرف **تصنيف الجامعات** بأنه: " طريقة لجمع المعلومات لتقويم الجامعات والبرامج والبحث والنشاطات العلمية لتوفير التوجيه لجامعات مستهدفة محددة، مثل الطلبة الذين أنهوا دراستهم المدرسية ويريدون الالتحاق بالجامعات، أو الطلبة الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم أو أعضاء من طاقم إدارة القسم أو الجامعة الذين يريدون معرفة نقاط قوتهم وضعفهم حتى يبقوا في وضع تنافسي". إذن صنفت الجامعات بعدة طرق، أهمها:

- **التصنيف الجامع أو الشامل:** ويقوم على إعطاء المؤسسة درجة كلية واحدة، ويتبع

هذا النوع من التصنيف الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا وغيرهما.

- **التصنيف الجزئي:** حيث تصنف المؤسسات وفق البرامج أو الموضوعات التي

تطرحها، ويغطي مستويات مختلفة للتعليم العالي من الدرجة الجامعية الأولى إلى

الدراسات العليا، ويستخدم في ألمانيا، وصحيفتي بزنس وبيك وفابننشل تايمز

Business Week and Financial Times في بريطانيا.

- **التصنيف المتنوع:** ويشمل جميع الأنواع المتبعة للتصنيف والتي يوجد بينها اختلافات

كبيرة ويصعب تصنيفها على نحو مستقل، ويستخدم هذا النوع من التصنيف في اليابان.

(بن حمد بن ابراهيم العباد، 2017)

إن الجدول رقم (01)، يبين أن الجامعات الأمريكية هي التي تحتل المراكز الأولى بـ 6

جامعات ومن بينها: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، جامعة أكسفورد، جامعة ستانفورد،

جامعة كمبردج، جامعة هارفارد ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، تليها بعد ذلك كلية لندن

الأميراطورية بالمملكة المتحدة. أما عربياً فنلاحظ أن السعودية تحتل المرتبة الأولى عربياً،

حيث احتلت جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك فهد المرتبة الأولى والثانية، تليها بعد ذلك

جامعة خليفة بالإمارات ثم جامعة قطر التابعة لدولة قطر.

الجدول رقم (01): أفضل عشرة جامعات في العالم وفق تصنيف كيو إس (QS) لعام 2022 (على المستوى العالمي

والعربي)

الموائمة بين البرامج التعليمية الجامعية واحتياجات المجتمع: نماذج لتجارب ناجحة

الترتيب العالمي	الدولة	الجامعة	الترتيب عالمياً	الترتيب عالمياً	الدولة	الجامعة	ترتيب الجامعة العالمي		
							2022	2021	2020
700	الإمارات	جامعة زايد	109	1	السعودية	جامعة الملك عبد العزيز	1	1	2020
701	الإمارات	جامعة أبو ظبي	183	2	السعودية	جامعة الملك فهد	1	1	USA
702	الإمارات	جامعة عجمان	183	3	الإمارات	جامعة خليفة أ بولطبي	4	5	UK
703	الإمارات	جامعة العين	224	4	قطر	جامعة قطر	2	2	USA
713	السعودية	جامعة الجوف	242	5	لبنان	الجامعة الأمريكية بيروت	3	2	USA
714	لبنان	الجامعة اللبنانية	277	6	السعودية	جامعة الملك سعود	3	2	USA
719	لبنان	جامعة نورثام	288	7	الإمارات	جامعة الإمارات	4	7	UK
725	السعودية	جامعة الأمير محمد بن فهد	368	8	غان	جامعة السلطان قابوس	4	7	UK
748	تونس	جامعة سوسة	383	9	الإمارات	الجامعة الأمريكية الشارقة	5	3	USA
751	الكويت	الجامعة الكويتية للشرق الأوسط	445	10	مصر	الجامعة الأمريكية القاهرة	6	4	USA
772	السعودية	جامعة الأميرة نورة عبد الرحمن	447	11	السعودية	جامعة أم القرى	7	8	UK
803	مصر	جامعة عين شمس	517	12	لبنان	جامعة بابل	8	6	USA
813	لبنان	جامعة بيروت العربية	524	13	السعودية	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	9	10	USA
833	الأردن	الجامعة الأردنية	539	14	لبنان	جامعة الفاضل يوسف	10	9	UK
834	الكويت	جامعة الخليج العلوم والتكنولوجيا	571	15	مصر	جامعة القاهرة	11	10	USA
839	السعودية	الجامعة الإسلامية في المدينة	574	16	لبنان	جامعة الروح القدس	12	11	UK
841	الأردن	الجامعة الأردنية للتكنولوجيا	581	17	لبنان	الجامعة اللبنانية الأمريكية	13	12	USA
849	السعودية	جامعة الملك فيصل	591	18	البحرين	جامعة العلوم التطبيقية	14	13	UK
876	السعودية	جامعة الأمير سعود	602	19	الإمارات	الجامعة الأمريكية دبي	15	14	USA
877	السعودية	جامعة القصيم	605	20	الإمارات	الجامعة التقنية دبي	16	15	USA
941	العراق	جامعة بغداد	641	21	الأردن	الجامعة الأردنية إصان	17	16	USA
942	البحرين	جامعة البحرين	645	22	الإمارات	جامعة الشارقة	18	17	USA
			665	23	السعودية	جامعة الملك خالد	19	18	USA

Source : <http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2022>

2.3 الإنفاق على التعليم والبحث العلمي

إن الاستثمار في العامل البشري هو الاستثمار المربح والدائم، ذلك من خلال تطوير برامج التعليم تطوير المواد التعليمية في جميع المستويات التعليمية. وفقاً للمؤشرات الموجودة فإن هناك معايير محددة في نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن توضيحها بالنسب الآتية:

- أقل من 1% يكون أداء البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضعيف جداً.
- من (1% إلى 1.6%) يكون أداء البحث العلمي والتطوير الأداء حرج.
- من (1.6% إلى 2%) يكون أداء البحث العلمي والتطوير بالمستوى الجيد.
- أكثر من 2% يكون الأداء بمستوى مثالي. (علاء سليمان، 2011)

نلاحظ أن نسب الإنفاق العام على أنشطة البحث والتطوير في الدول المتقدمة تزيد عن 3% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية كما يظهر في الجدول رقم (02)، وتصل إلى 2% في سنغافورة، ماليزيا والمملكة المتحدة، بينما تقل في المتوسط عن نصف هذه النسبة في مختلف الدول النامية مثل: الجزائر، مصر والإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (02): نسبة الإنفاق العام على البحث والتطوير والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي لسنة

2020

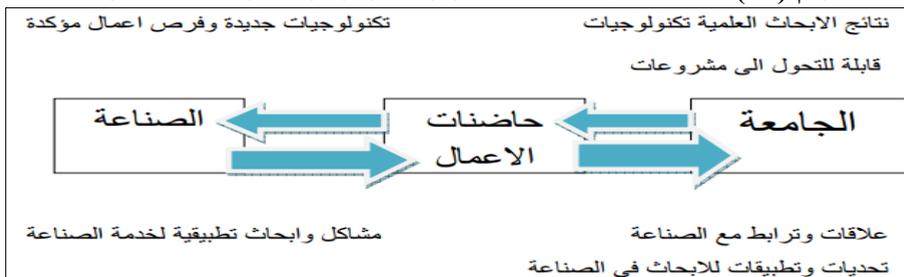
2020	2015	2010	2005	2000	
3.45	2.78	2.73	2.51	2.63	و.م.أ
2.00	2.17	1.92	2.14	1.82	سنغافورة
1.75	1.63	1.63	1.54	1.61	المملكة المتحدة
	1.27	1.03		0.46	ماليزيا
			0.06	0.23	الجزائر
1.44	0.89				الإمارات العربية المتحدة
0.96	0.71	0.43	0.24		مصر

المصدر: اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

2,3 الجامعات أهم حاضنات لمؤسسات الأعمال

تعد حاضنات الأعمال إحدى أهم آليات التواصل بين الجامعات والمراكز البحثية وبين القطاع الصناعي والمجالات التطبيقية فالحاضنات الصناعية يمكنها المساهمة بتعزيز اتصال الجامعة في المجتمع، فالعديد من الحاضنات أقامت علاقات تعاون مع الجامعات أو معاهد البحث العلمي التي زودتها بالمختبرات وقواعد البيانات والمعدات والخبرات، لذلك لا تقتصر العلاقة على اقتناء سلع رأس المال فحسب بل تشمل نقل السلع غير المادية للجامعات ومراكز البحوث إلى الواقع التطبيقي. (علاء سليمان، 2011)

الشكل رقم (01): العلاقة بين الحاضنة التكنولوجية ومراكز البحوث /الجامعة والصناعة



المصدر: مقدمة عن حاضنات الأعمال، منشور على الموقع الإلكتروني

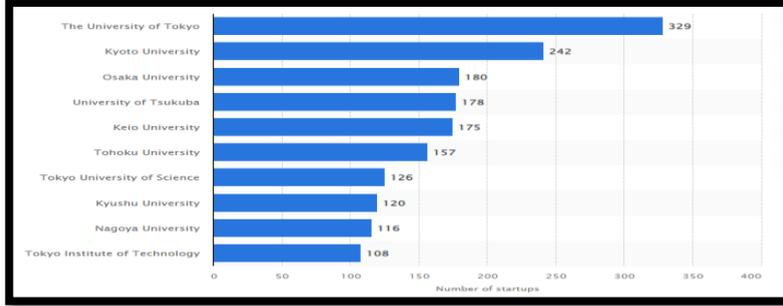
<http://www.lsesco.org.ma/pub/arablc.p4>

فمثلا في اليابان، تعتبر وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة هي المصدر الرئيسي للأموال لبناء وإدارة حاضنات أعمال جديدة في اليابان، بينما تعد وزارة التعليم والعلوم والرياضة والثقافة مسؤولة عن السياسات التي تشجع الجامعة، وذلك من خلال تبني الأفكار التي تطلقها الكليات بمختلف التخصصات في الجامعات عبر مخابر البحث، من طرف الطلاب المنتمين لهذه الكليات بإشراف من الأساتذة المؤطرين بالكليات. الشكل التالي يوضح، أن جامعة طوكيو تضم أكبر عدد من الشركات الناشئة بـ 329 شركة ناشئة، تليها جامعة كيوتو التي تضم 242 شركة ناشئة جامعية، ثم جامعة أوساكا بـ 180 شركة خلال سنة 2021. وكذلك اهتمت الصين بتشجيع الشركات الناشئة من قبل الشباب الجامعيين، وذلك من خلال الحرص على تعزيز

الموائمة بين البرامج التعليمية الجامعية واحتياجات المجتمع: نماذج لتجارب ناجحة

مهارات وقدرات الطلاب في مجال تنظيم المشاريع، وكما اهتمت أيضا بالتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الطلاب الجامعيين عند تأسيس شركاتهم.

الشكل رقم (02): عدد الشركات الناشئة الجامعية في اليابان لسنة 2021



Source : <https://www.statista.com/statistics/895274/japan-university-based-startup>

4. نظام التعليم العالي المنتهج في الجامعات الجزائرية (نظام ل.م.د.)

تحرص الدولة الجزائرية على المكانة المهمة للجامعة، لما لها من دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة، ويظهر ذلك الحرص من خلال إدخال العديد من الإصلاحات والتغييرات على المنظومة التعليمية الجامعية. تحاول الجزائر محاكاة للعديد من التجارب الدولية الناجحة، من خلال استيراد نظام تعليمي ملائم وناجح.

1.4 نظام (ل.م.د.)

نظام (ل.م.د.) هو نظام دراسة يتكون من ثلاث مسارات أساسية وهي: (ليسانس-ماستر-دكتوراه)، حيث أن هذا النظام مستوحى من السياسات التعليمية للدول الأنجلوسكسونية، وتعمل به حاليا مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، بلجيكا، الصين، اليابان، تونس، المغرب وغيرها من الدول الإفريقية. لقد عملت الدول المغاربية على تطبيق واعتماد هذا النظام، بعد انتشاره في الجامعات الغربية في أواخر القرن الماضي، وهذا بالنظر للمزايا والخصائص التي يتمتع بها، لعل أبرزها ربط احتياجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل، والمرونة التي يتمتع بها، كذلك نظام المسارات والمعايير التي تتيح للطلبة الانتقال من مسار إلى آخر وفق القواعد والإجراءات المتبعة والمعتمدة، كذلك هذا النظام الجديد يساعد في عملية انتقال الطلبة بين الجامعات. (كاهي، 2016) ولكن يبقى جل الطلبة والأساتذة الجامعيين في الجزائر ينظرون إلى النظام الجديد للتعليم العالي (ل.م.د) نظرة

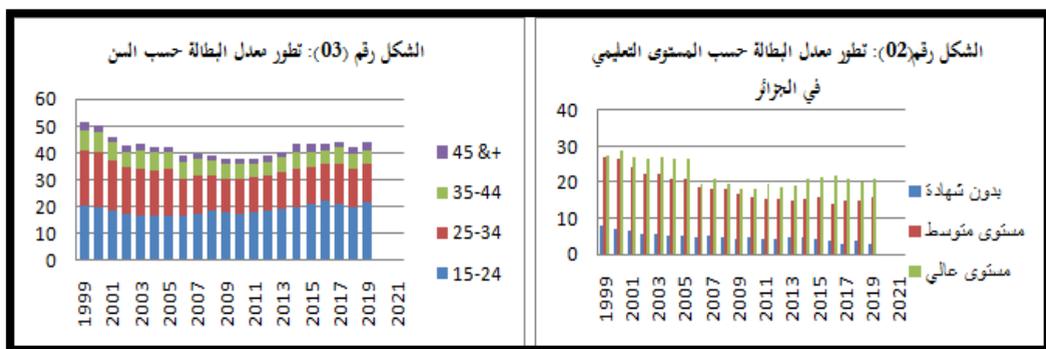
فشل، ويرون وجوب العودة فورا إلى النظام الكلاسيكي، رغم التوافق والسير الحسن والعادي لهذا النظام في الجامعات الجزائرية.

2,4 إشكالية عدم المطابقة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل (بطالة المتعلمين في الجزائر)

إن العلاقة بين التعليم والبطالة غير منطقية في كل من الجزائر وباقي الدول النامية، فالملاحظ أن مستويات البطالة ترتفع كلما ارتفع مستوى التعليم. فالأشخاص الذين يملكون مستويات تعليمية متدنية أو متوسطة تكون لديهم حظوظ أكبر في الحصول على عمل مقارنة بالأشخاص الذين يحوزون على مستويات تعليمية عالية.

الملاحظ أن الجزائر تعاني من عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل، حيث أن السياسة التعليمية المطبقة بالجزائر عاجزة عن تلبية حاجيات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنويا من الخريجين من دون أن يكون هنالك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى غياب التنسيق بين الوزارات المعنية والتقيد والنظم المتبعة. (مدني، 2009)

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات البطالة مرتفعة لدى الفئة العمرية (15- 24 سنة) في الجزائر، تليها الفئة العمرية (25- 34) سنة ثم فئة (35- 44 سنة) والذين تفوق أعمارهم 45 سنة. بينما ترتفع معدلات البطالة بين ذوي المستويات التعليمية العالية والمتوسطة، مقارنة بالمستويات التعليمية المتدنية.



المصدر: اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ons).

3.4 أهمية التخصصات الجامعية الحديثة على الاقتصاد الوطني والدولي: لقد ظهرت في الفترة الأخيرة تخصصات جامعية وتكوينية جديدة، والتي سوف يكون لها الأثر الموجب على

الموائمة بين البرامج التعليمية الجامعية واحتياجات المجتمع: نماذج لتجارب ناجحة

الاقتصاديات، من خلال مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث نذكر من بين هذه التخصصات: الذكاء الاصطناعي، الرقمنة، التعليم الإلكتروني...

إن التخصصات الحديثة سوف تساهم في فتح أبواب الاستثمار في التكنولوجيات المتطورة، والتي سوف تستخدم في عدة مجالات مثل: المجال الطبي، النقل، التعليم... إلخ، وهذا ما سيثمر عنه تنمية اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى مساهمتها في خفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي تحقيق مستوى ربحية أعلى. بينما على المستوى الدولي فأصبحت استثمارات الذكاء الاصطناعي تصدر قائمة برامج وموازنات الدول المتطورة، لما لها من أثر معنوي موجب على النمو الاقتصادي.

5. فعالية برامج التعليم والبحث العلمي وموائمتها مع احتياجات المجتمع (تجارب ناجحة)

ظهرت العديد من الجامعات التي أثبتت كفاءتها التعليمية، فأصبحت تصدر كل سنة التصنيفات العالمية للجامعات. إن ظهور التكنولوجيات الحديثة وظهور العولمة، كانت من بين أهم العوامل التي دفعت بهذه الجامعات إلى النهوض بفكر الطالب الجامعي لديها، مما استوجب تفعيل برامجها ومناهجها مع المتطلبات والتغيرات الجديدة.

1.5 المناهج التعليمية في الجامعة

لم يعد من المقبول أن تعزل الجامعة عن مجتمعها وعن التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الحادثة في محيطها. بل أصبحت مطالبة بالإسهام في حل المشكلات المختلفة في ظل ما تملكه من خبرات علمية وبشرية وما تنتج من بحوث ودراسات. وعلى هذا الأساس فإن تعزيز جودة التعليم يتطلب تغيير الأسس التعليمية التي يركز عليها التعليم العالي ويتطلب استجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة تلبي متطلبات تطوير مهارات الموارد البشرية وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية. (شروقي، 2008) حيث يرى البعض من الباحثين بان هناك علاقة وطيدة بين المناهج الدراسية وجودة مخرجات التعليم الجامعي على ضوء احتياجات المجتمع، فالفكرة لا تكمن في تخريج عدد كبير من المتخرجين المتحصلين على شهادات جامعية، وإنما الفكرة تكمن في إنتاج الجامعة لجامعيين يحملون مؤهلات علمية تصبح قيمة مضافة في المجتمع. وبناءا عليه يكون مستلزما من مؤسسات التعليم العالي أن تقدم مناهج تجعل من الممكن: (علي و آخرون، 2009)

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة بما يتناسب وطبيعة المتغيرات المهنية.
- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي واحتياجاته.
- تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
- نقل المكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية.

2.5 نماذج ناجحة لدول ربطت بين مناهج التعليم العالي واحتياجات المجتمع

هناك العديد من النماذج الناجحة لدول تمكنت من تجسير الهوة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل المتغيرة، نذكر من بينها:

- **تجربة سنغافورة:** لقد أعلنت سنغافورة مدينة المعرفة الأولى عالمياً، بعد حصولها على جائزة مدينة المعرفة، في ظل ما تمتلكه من تنمية وتقدم معتمد على المعرفة، خاصة في تقرير التنافسية العالمي أكد أن: التعليم العالي في سنغافورة وضعها في المرتبة الأولى على أساس قدرته على تلبية حاجات سوق العمل القائم على المنافسة الاقتصادية. يتراوح عمر الطالب فيما بين 17 - 22 سنة، والمدة الدراسية التي يستغرقها الطالب في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي ما بين 1 - 6 سنوات، بناءً على مستوى وقدرات الطالب ومن ثم تتحدد عدد السنوات الدراسية التي يقضيها ونوع الاختبارات الانتقالية لمرحلة العمل. من خلال تقرير البنك الدولي للتعليم العالي في سنغافورة، ذكر أن حكومة سنغافورة قد اعتمدت على وسائل مختلفة لتفعيل وتحسين الجودة، بما في ذلك:

- ✓ **المناهج التعليمية:** مراجعة مناهج المراحل الجامعية الأولى لضمان ملاءمتها وحدثتها، وتمت مراجعة المناهج الجامعية في جامعة سنغافورة الوطنية وجامعة تايوان الوطنية لتحديثها، ووضع مزيد من التركيز على الإبداع ومهارات التفكير.
- ✓ **خصخصة الجامعات في سنغافورة:** لجعل الجامعات في سنغافورة أكثر ابتكاراً وتنظيماً لتلبية متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة، قررت وزارة التعليم في سنة 2006 السماح لجامعة سنغافورة الوطنية وجامعة تايوان الوطنية أن تكون شركات مساهمة، ويعتبر هذا علامة فارقة في تاريخ سنغافورة في التعليم العالي، وذلك بخصخصة الجامعات مع المرونة اللازمة بإدارة ميزانيتها، وبناء شعور أقوى من الولاء والملكية بين الطلاب، وهيئة التدريس والخريجين. (محمد عون، سام السالم، و زايد الشهراني، 2018)

- ✓ وضع سياسة ملكية صارمة،
- ✓ تقنين الحوافز المالية وتقدير التعليم الجيد وأداء البحوث،
- ✓ تحديد نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب، يرافقه تحسين المرافق التعليمية والبحثية المجهزة تجهيزاً جيداً،
- ✓ توفير التدريب بالكلية لرفع مستوى المهارات والأداء،

الموائمة بين البرامج التعليمية الجامعية واحتياجات المجتمع: نماذج لتجارب ناجحة

✓ التأكيد على وجود روابط قوية بين التعليم العالي وسوق العمل والنمو الاقتصادي.

وتميزت سنغافورة بالتعليم الريادي في جامعاتها، الذي يتسم بأنه تعليم عملي تطبيقي، يركز على التعليم القائم على حل المشكلات، والذي يكسب الطلاب مهارات العمل الحر، ومهارات التفكير الإبداعي، ليكونوا قادرين على إيجاد فرص عمل وليس باحثون عنها، مما أدى إلى مواءمة مخرجاتهم مع متطلبات سوق العمل وخفض نسبة البطالة. (محمد حسن عتيبة، 2021)

■ **التجربة الماليزية:** تملك ماليزيا تاريخ طويل في إصلاح التعليم العالي، فقبل خطتها الإستراتيجية ورؤيتها الشهيرة (2020)، كانت هناك اصطلاحات عديدة في سياساتها التعليمية وتشريعاتها التربوية. يعد الإصلاح الكبير في النظام التعليمي الماليزي الذي تضمنته خطتها (2020) أهم الإصلاحات التعليمية في القرن العشرين، والذي تطلع إلى تكوين نظام تعليمي عالي على مستوى عالمي، يفي بمتطلبات الشعب الماليزي، بحيث يكون التعليم قطاعا إنتاجيا خلاقا لأجيال كثيرة، والوصول بماليزيا إلى مجتمع المعلوماتية وعصر المعرفة.

اعتمدت ماليزيا في تطوير تعليمها العالي على جملة من الإجراءات:

✓ **منح المزيد من الاستقلالية للجامعات:** تعمل الجامعات والمعاهد العليا المحلية في

ماليزيا بتركيز كبير على التعليم المرتبط بعالم سوق العمل، بحيث يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة. وفي هذا الشأن يقوم المجلس القومي للمعادلات بوضع الإرشادات والقرارات الخاصة بتسيير شؤون التعليم الجامعي، وسياسات معادلة وتكافؤ الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية.

✓ إنشاء عدد من الجامعات الخاصة ذات التأطير والبعد الدولي، لتقدم برامج متوافقة من الأولويات الوطنية.

■ إنشاء فروع لجامعات أجنبية، خاصة الجامعة الأنجلوسكسونية، مثل: فرع جامعة موناش *Monash University* الاسترالية بكوالالمبور، لإعداد الطلاب الماليزيين وتوافقهم مع اقتصاد المعرفة.

■ **الافتتاح على النظم التعليمية الغربية المتطورة:** بخاصة البريطانية والأمريكية والأسترالية ونيوزيلاندا، والتوسع في استعمال اللغة الانجليزية كلغة للتعليم، مع التركيز على جودة التعليم وإتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات الأكاديمية، وهناك حوالي 415 معهد وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية.

■ **توأمة الجامعات الماليزية وفقا للمعايير العالمية:** تطورت أعداد الجامعات الحكومية والكليات الجامعية الحكومية لتصل إلى (97) جامعة وفقا لبيانات حول التعليم الجامعي

في ماليزيا 2000، فضلا عن إنشاء عدد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية، وتنشئ الحكومة الماليزية الأجهزة وتستحدث البرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، إذ تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس، وبرامج ونظم الدراسة المتطورة، عبر تحديد التخصصات ولمناهج الدراسية، وتشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية وغيرها من الجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير، وجذب الأساتذة والباحثين واستبقائهم.

✓ **التوجه نحو تدويل الجامعات والتعاون الدولي:** أرسلت الحكومة الماليزية وفدا للعمل على تعزيز برامج التدويل الخاص بها لمختلف دول العالم النامي، وهذه الخطوة سعت في إطار الجهود الرامية إلى زيادة عدد الطلاب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (عوض البربري، 2016)

■ **تجربة كوريا الجنوبية:** أصدرت كوريا ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايوكنولوجيا، للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية (المنصوري، 2013). التعليم العالي في كوريا الجنوبية يتكون من ثلاث أنماط أساسية، هي: (مرسي، 2005)

✓ **مؤسسات تعليمية للصفوف الدراسية (13- 14 سنة):** وهي الكليات المهنية وكليات إعداد المعلم الصغرى أو الدنيا، ويلتحق بها الطلاب بعد إنهاء دراستهم بالمدرسة الثانوية العليا للدراسة في الصفين 13، أو 15، ومدة الدراسة بها سنتان دراسيتان، وتقدم برامج دراسية أكاديمية.

✓ **مؤسسات تعليمية (الكليات التقنية العليا):** يلتحق بها الكلاب المتخرجين من المدرسة الثانوية العليا للدراسة بالصفوف من 13 إلى 16 سنة، وتسمى الكليات الأعلى ومدة الدراسة بها 4 سنوات، وهي تقدم مقررات أكاديمية فنية ومهنية أشمل وأعمق مما تقدمه الكليات الدنيا.

✓ **مؤسسات تعليمية للمتخرجين من الكليات الأدنى والأعلى:** وتقدم هذه المؤسسات برامج دراسية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه. ويوجد عدد كبير من الجامعات من أهمها: جامعة سيول الوطنية، وجامعة بونسي الخاصة، وجامعة كوريا، وغير ذلك. وتقدم الكليات الجامعية برنامجا دراسيا مدته أربع سنوات، وست سنوات بالنسبة للطب.

6. خاتمة

من خلال استعراض أهم النماذج الناجحة لجامعات عالمية، فإننا لاحظنا بأنها تشترك جميعها في نفس النهج المتبع، من خلال استيراد المناهج التعليمية الناجحة والمتطورة، تدويل جامعاتها وذلك من أجل الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، إدخال التكنولوجيا والاقتصاد المعرفي والرقمنة إلى أنظمة ومناهج التعليم العالي، بالإضافة إلى جعل الجامعة حاضنة لأهم الشركات الناشئة اليوم والتي انطلقت فكرتها على يد طلاب جامعيين. إن الهدف الأسمى لتطوير الجامعة هو النهوض بالتنمية في جميع المجالات، ومحاولة الربط بين الجامعة والمجتمع، فكل تخصص يجب أن يترجم إلى وظائف شاغرة تنتظر طلاب جامعيين متخرجين يكتسبون مهارات وخبرات عالية، وبالتالي الخروج من النمط التقليدي للجامعة الذي مازال للأسف مرتبط بالجامعات العربية على وجه العموم والجامعة الجزائرية على وجه خاص.

التوصيات: من خلال ما سبق ارتأينا تقديم جملة من التوصيات، نوجزها في النقاط التالية:

- ضرورة إعادة النظر إلى التخصصات المطروحة على مستوى الجامعات العربية بوجه عام والجامعة الجزائرية بوجه خاص، حيث يجب توأمتها مع متطلبات المحيط الخارجي؛
- يجب إعادة توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تخدم اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فعلى سبيل المثال: يجب ترغيب وتوجيه الطالب إلى التخصصات الخاصة بالفلاحة، الذكاء الاصطناعي، السياحة...
- يستلزم إصلاح مناهج التعليم العالي، بحيث تنتقل من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي وذلك من خلال تفعيل دور مخابر البحث في الجامعات، من أجل الرفع من إنتاجية الجامعات للاختراعات والابتكارات.

7. الهوامش والمراجع:

1. علي وآخرون. 2009. تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي 2014 البيونيسكو
2. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (المحرر). (26 06 2022). تاريخ الاسترداد 10 10 2022، من مؤشر الابتكار العالمي 2022: تَصَدَّرُ سويسرا والولايات المتحدة والسويد في التصنيف العالمي للابتكار؛ واقترب الصين من المراكز العشرة الأولى؛ والصعود السريع للهند وتركيا؛ الحاجة إلى الابتكار القائم على التأثير في الأوقات التي يسودها اضطراب:

<https://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2022/article>

3. أمال محمد حسن عتيبة. (2021). المهارات الناعمة: مدخل لمواومة مخرجات الجامعات لمتطلبات سوق العمل. مجلة البحوث التربوية والنوعية (JEQR) (05)، 81-82.
4. أماني السيد غبور. (2019). رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية. مجلة بحوث التربية النوعية (54)، 70-71.
5. ساجد شروقي. (2008). دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع. (جامعة البصرة، المحرر) مركز الدراسات الايرانية جامعة البصرة (10)، 173-174.
6. شهرة مدني. (2009). الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
7. صبا علاء سليمان. (2011). دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق- مصر). 75. العراق: جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد.
8. عبد الرحمن المنصورى. (24 جوان، 2013). تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل. تاريخ الاسترداد 2022، 10، 10 من <https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138>.
9. ميروك كاهي. (2016). إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل. دفاتر السياسة والقانون (15)، 671.
10. محمد عوض البربري. (2016). تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي، بالافادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا. محلة كلية التربية ببها ، 03 (106)، 177-178.
11. محمد نور مرسي. (2005). التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية (الإصدار الطبعة الثانية). القاهرة، مصر: عالم الكتاب.
12. نموذج مقترح لتعزيز القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات 2017 المجلة الدولية التربوية المتخصصة 060307
13. وفاء محمد عون، غادة سام السالم، و نوره زايد الشهراني. (2018). تطوير إدارة الجودة الشاملة في نظام التعليم العالي لتحقيق رؤية 2030 في ضوء التجربة السنغافورية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 07 (04)، 73.